

Distr.: Limited
24 June 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والأربعون

٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين

المقرر: السيد جيرى كرامر (كندا)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

البند ٤ (ج)

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية

١ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية (E/AC.51/2003/4).

٢ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير. ورد ممثلو المكتب على الأسئلة التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣ - أعرب عن الارتياح لإحراز تقدم بشأن عدد من التوصيات. غير أنه لوحظ أن بعض التوصيات، مثل التوصية ٤، قد نفذت جزئياً. وتم الاتفاق مع رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بضرورة الشروع قريباً في تنفيذ توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة باستعراض قدرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الاضطلاع بتحليل اتجاهات التنمية الاجتماعية الاقتصادية بصورة أفضل.

٤ - وأبدت تعليقات بشأن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم. ونظراً لعدم شهرة هذا المنشور، اقترح إجراء مقارنة أكثر صرامة بتسويق وتوزيع منشورات مشابهة في أماكن أخرى. ونظراً لأن المنشورات المشابهة الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تغطي بصيت أوسع، فإن قيمة دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم أصبحت موضع شك. لذا أشير إلى أنه لا ينبغي للإدارة أن تصدر ذلك التقرير، وأن عليها أن تركز على تقديم خدمات السكرتارية إلى العمليات الحكومية الدولية بدلاً من صياغة حلولها الخاصة للقضايا الاقتصادية العالمية. وبينما ذكر الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات التحسينات التي أجريت على مضمون الدراسة وطريقة عرضها، لم يوضح الاستعراض ما إذا كان هناك جهد حقيقي للوصول إلى طائفة أوسع من المسؤولين الحكوميين الذين قد تكون الدراسة مفيدة لهم. وجرت الإشارة إلى ضرورة فرض رسم على قراء الدراسة.

٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، المتعلقة بإدماج الأنشطة التحليلية والتنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل، لوحظ أن التغييرات التي اتخذت شكل إعادة تنظيم لم تقع إلا في مطلع ٢٠٠٣. وشكل التقدم الذي أحرزته الإدارة في تعزيز دراستها دليلاً على أن الإدماج ممكن. غير أن هذا التقدم أثار تساؤلات بشأن الحالة السائدة في اللجان الإقليمية الأخرى، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦ - وبشأن التوصية بتبادل المعلومات بين الإدارة واللجان الإقليمية (التوصية ٥)، لوحظ أن اختيار مواعيد مواتية للطرفين لعقد الاجتماعات يشكل عاملاً مهماً للحصول على تبادل أفضل.

٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ٨، بشأن استخدام القوائم البريدية، أثّرت شواغل إزاء قلة التفاصيل التي تضمنها التقرير بشأن التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وأثير سؤال بشأن ما آلت إليه جهود اللجان الإقليمية الرامية إلى بيع منشوراتها بسعر تتحمله الأسواق الإقليمية وبشأن طبيعة التقدم الذي يمكن إحرازه فيما يتعلق بالاستراتيجية التي وضعها المقر بشأن تصنيف الأسعار.

الاستنتاجات والتوصيات

٨ - أوصت اللجنة بالموافقة على استنتاجات وتوصيات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية (E/AC.51/2003/4).

٩ - رأت اللجنة أن أهمية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لم تقيّم بشكل تام في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأوصت اللجنة بأن تقوم الإدارات ذات الصلة بالنظر في سبل أخرى لتحسين دورها بصفتها أداة مرجعية وطلبت تعزيز نشرها على أوسع نطاق ممكن، عند الاقتضاء.

١٠ - وشددت اللجنة على ضرورة مضاعفة اللجان الإقليمية لجهودها في إقامة روابط قوية مع المؤسسات الإقليمية والوطنية التي تعد مستخدمة نهائية لنواتج عمل اللجنة بشأن التحليل الاجتماعي الاقتصادي الإقليمي، من أجل كفالة مراعاة نتائج هذه الدراسات على الصعيدين القطري والإقليمي.